

بحث أهم القضايا المطروحة على جدول أعمال « يورو-آسيان »

الغانم عقد اجتماعاً مشتركاً مع نظرائه الخليجيين



لجنة جماعية



جانب من اللقاء



الغانم يلتقي نظرائه الخليجيين

أمر في غاية الأهمية لما له من انعكاسات إيجابية على الأفراد والشعوب بالإضافة إلى كونه عاملاً أساسياً من عوامل التنمية المستدامة. وبين أن الكويت حريصة على المشاركة في هذا الاجتماع لما يتناوله من أفكار ومواضيع مطروحة والاستفادة منها في خططها الاقتصادية والتجارية المستقبلية خاصة ذات العلاقة برؤية الكويت 2035 وتطوير المنطقة الشمالية والجزر. وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له وصل إلى العاصمة جمهورية كازاخستان (نور سلطان) أمس الأربعاء للمشاركة في الاجتماع الرابع لرؤساء البرلمانات الأوروبية-الآسيوية (يورو-آسيان) الذي انطلق أمس.

بهذا المحفل يتيح للبرلمانيات فرصة الاطلاع على تجارب الدول المشاركة في مجال التجارة والاقتصاد والاستفادة منها في بلدانهم. وأوضح أن التعاون البرلماني بين دول أوروبا وآسيا من شأنه أن يحقق مصالح مشتركة تصب في مصلحة ورخاء دول وشعوب تلك الدول. بدوره أكد عضو الوفد البرلماني النائب فراج العرييد ضرورة تحقيق التعاون الاقتصادي المشترك بين دول أوروبا التي تعد من الدول المتقدمة في هذا المجال وبين دول آسيا التي تتوفر بها الإيدي العاملة والأسواق الواسعة. وأضاف العرييد أن التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول

السبيعي : اجتماع رؤساء البرلمانات الأوروبية والآسيوية يسهم في تحقيق الازدهار وتعزيز الشراكة

الحريص : الوجود بهذا المحفل يتيح للبرلمانيين فرصة الاطلاع على تجارب الدول المشاركة

العرييد : التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول أمر في غاية الأهمية لما له من انعكاسات إيجابية

داخل الدولة أو في تعاملاتها مع الدول الأخرى. من جهته أكد عضو الوفد البرلماني النائب مبارك الحريص في تصريح مماثل أهمية مشاركة الوفد البرلماني الكويتي في اجتماع (يورو-آسيان) لآسيا في ظل تطلع وسعي الكويت لتكون مركزاً مالياً وتجاريًا في المنطقة. وأضاف الحريص أن الوجود

واشار السبيعي إلى فاعلية الدبلوماسية البرلمانية الكويتية في المؤتمرات والمحافل الدولية والقارية كافة ودورها في إرساء قواعد الحوار والثقة والشراكة مع الأطراف الأخرى. وذكر أن أهم ما يميز الاجتماع الأوروبي-الآسيوي هو التعرف على الآليات والتقنيات التشريعية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتجارية سواء

للاطلاع على تجارب الدول المشاركة في مجال التجارة والاقتصاد والاستفادة منها في بلدانهم. وقال عضو الشعبة البرلمانية النائب الحميدي السبيعي إن اجتماع رؤساء البرلمانات الأوروبية والآسيوية يسهم في تحقيق الازدهار وتعزيز الشراكة البرلمانية والاقتصادية في مجال الاقتصاد والتجارة.

المشاركة في الاجتماع الرابع لرؤساء البرلمانات الأوروبية-الآسيوية (يورو آسيان) بدوره في تحقيق التعاون البرلماني الاقتصادي المشترك بين دول أوروبا وآسيا. واعتمدوا في تصريحات لشبكة (الندستور) الاخبارية على هامش انطلاق أعمال المؤتمر في العاصمة الكازاخستانية (نور سلطان) هذا المحفل فرصة

جدول أعمال المؤتمر إضافة إلى القضايا والملفات التي ستطرح خلال أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقده في بلغراد أكتوبر المقبل. حضر الاجتماع من الجانب الكويتي إضافة إلى الرئيس الغانم وكيل الشعبة البرلمانية النائب ركان النصف. على صعيد متصل أكد عدد من أعضاء مجلس الأمة أمس أهمية

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم اجتماعاً مشتركاً مع رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ ورئيسة مجلس النواب البحريني فوزية زينل ورئيس مجلس الشورى العماني الشيخ خالد المعولي ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي الدكتورة أمل القبيسي. جاء ذلك في بيان صحفي لشبكة (الندستور) الاخبارية أمس للاجتماع المنعقد في العاصمة الكازاخية (نور سلطان) على هامش أعمال المؤتمر البرلماني الآسيوي الأوروبي الرابع (يورو-آسيان). وذكر البيان أن الاجتماع بحث أهم القضايا المطروحة على

لما تشكله من خطورة شديدة على أمن واستقرار البلاد

حماد: سأقدم اقتراحاً لحظر استخدام الطائرات المسييرة لغير الجهات الأمنية



سعدون حماد

وإقراره بشكل عاجل. ولفت إلى ضرورة حصر استخدام هذه الطائرات استيراداً لها للأفراد والشركات، وذلك لما تشكله تلك الطائرات من خطورة شديدة على أمن واستقرار البلاد وتعطي المجال للعبث به والحصول على معلومات قد تضر بأمن وأمان البلاد. وأكد حماد في تصريح صحفي أنه يصدد الاتهامات من إعداد اقتراح بقانون يحظر استخدام تلك الطائرات ومنع استيرادها للأفراد والشركات، ليعرضه على مجلس الأمة

طالب النائب سعدون حماد يحظر استخدام كافة أنواع الطائرات المسييرة ومنع استيرادها لها للأفراد والشركات، وذلك لما تشكله تلك الطائرات من خطورة شديدة على أمن واستقرار البلاد وتعطي المجال للعبث به والحصول على معلومات قد تضر بأمن وأمان البلاد. وأكد حماد في تصريح صحفي أنه يصدد الاتهامات من إعداد اقتراح بقانون يحظر استخدام تلك الطائرات ومنع استيرادها للأفراد والشركات، ليعرضه على مجلس الأمة

من الأكاديميين والمتخصصين والناشطين البيئيين

الشطي لوزير الشؤون: ما صحة شطب 190 من أعضاء الجمعية العمومية لجمعية البيئة؟



خالد الشطي

سأل النائب خالد الشطي وزير الشؤون عن صحة «شطب عضوية 190 عضواً من الأكاديميين والمتخصصين والناشطين البيئيين من أعضاء الجمعية العمومية لجمعية البيئة». وطلب الشطي -في حال كان الأمر صحيحاً- تزويده بكشف باسماء الأعضاء المشطوبة عضويتهم مع بيان تاريخ انضمامهم للجمعية، وسبب شطب عضوية كل عضو على حدة، سائلاً عن تاريخ استلام الوزارة لهذا الكشف لتحديد. وقال: «ما سبب إلغاء الوزارة للانتخابات التي كانت مقررة بتاريخ 5/8/2019، مطالبا بتزويده بنسخة من جميع المراسلات التي تمت بهذا الخصوص». وأضاف: «هل هناك أعضاء

قاموا بسداد اشتراكات سنة 2018 وتم شطب عضويتهم، مع بيان اسمائهم وسبب الشطب لكل عضو على حدة». كما طلب كشفاً باسماء كل أعضاء الجمعية العمومية المسددين وغير المسددين لرسوم الاشتراك حتى تاريخ 31/12/2018 مع بيان تاريخ انضمام كل عضو، ونسخة من التقرير المالي والإداري لسنة 2018». وسأل: «كم يبلغ عدد الشكاوى المقدمة لوزارة بخصوص الشطب»، طالباً بتزويده بنسخة من تلك الشكاوى ونتيجة التحقيق في كل شكوى على حدة، مستفسراً عما إذا كانت الوزارة قد قامت بتأجيل الانتخابات المزمع عقدها في 2/10/2019 لحين الفصل في الشكاوى المقدمة.

القانون سيعطي سلطة أكبر للجهاز وسيسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الروضان: «المنافسة الجديد» أمام مجلس الأمة.. الانعقاد المقبل



خالد الروضان

والمهامات الليلية وكيفية استقطاب المعلومات، من جانبه قال الممثل المقيم لمكتب البنك الدولي في الكويت غسان خوجة في تصريحه أن الشراكة مع (حماية المنافسة) استراتيجية، إذ يعد أحد أكبر المشروعات في مجال المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورأى خوجة في أن جهاز حماية المنافسة في طريقه ليصبح نموذجاً للتحول الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط. وأضاف: «بداننا هذه الرحلة معاً لجعل جهاز حماية المنافسة كياناً مؤسسياً يحمي الاقتصاد الكويتي من الممارسات المنافية للمنافسة التي تؤثر سلباً على رفاهية المواطن الكويتي». وجهاز حماية المنافسة هو جهة الإنفاذ المعنية من قبل الحكومة للاشراف على كيفية عمل الأسواق في الكويت والتنازع التي تقضي عنها لصالح المنتجين والمستهلكين.

وسهولة ممارسة أنشطة الاعمال في الكويت. وأشار إلى أن جهاز حماية المنافسة يعد من أهم الأجهزة الموجودة بالدولة مبيناً أنه يسهم في الحد من غلاء الاسعار عبر تصديده للممارسات الاحتكارية التي تقع على السلع. من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة الجهاز راشد العجمي في تصريح مماثل أن الكثير من الشركات والجهات الاقتصادية بدأت تتعاون مع الجهاز وتلتزم بالتعليمات "وهذا يجعلنا في المسار الصحيح". بدوره قال المدير التنفيذي للجهاز عبدالله العويضي في تصريح مماثل أن 40 من موظفي الجهاز اجتازوا دورة البنك الدولي الأساسية التي استمرت على مدار العامين الماضيين. وأكد العويضي أن البنك الدولي استعان بخبراء دوليين مختصين في مجال المنافسة لتقديم هذه الدورة وكذلك بمكتب التحقيقات الفيدرالي لتناول أساليب التحقيق

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أن القانون الجديد للمنافسة سيتم عرضه على مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل لإقراره. جاء ذلك في تصريح للروضان نقله بيان صادر عن جهاز حماية المنافسة الكويتي أمس عقب تكريمه 40 موظفاً من الجهاز الذين اجتازوا دورات البنك الدولي المعنية بتعزيز قدراتهم وتمكنهم من أداء الدور المنتظر منهم في حماية المنافسة. وأوضح الروضان أن القانون الجديد سيعطي سلطة أكبر للجهاز في السوق وسيسهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. وأضاف أن (التجارة) عدلت معظم القوانين التجارية القديمة مثل قانون الشركات التجارية والقوانين التجارية والتأمين وغيرها من القوانين لتحسين بيئة الاعمال المحلية ورفع مؤشرات التنافسية